الأمم المتحدة

A/HRC/22/33

الجمعية العامة

Distr.: General
7 January 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البندان ٢ و٤ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي

موجز

كرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢١/٢٥، التأكيد على الطلب الذي وجهه إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لكي تقدم أثناء دورته الثانية والعشرين تقريراً خطياً عن حالة حقوق الإنسان في مالي. وفي هذا الصدد، أوفدت المفوضة السامية، إلى مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، بعثة لجمع المعلومات في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وحظيت البعثة المذكورة بدعم موظفين من مكتبي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

ويبين هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت منذ الهجمات التي تعرض لها الجيش المالي على يد الحركة الوطنية لتحرير أزواد في المرة الأولى ثم على يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتوجد المناطق الثلاث الكبرى في شمال مالي، وهي كيدال وغاو وتومبوكتو، تحت سيطرة هذه الجماعات المتطرفة، التي تفرض على السكان تطبيقاً صارماً للشريعة. ويسفر ذلك عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومنها حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب وأعمال التعذيب وتجنيد

الرجاء إعادة الاستعمال

الأطفال الجنود وانتهاكات حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، فضلاً عن المساس بالحق في التعليم والصحة.

ويظهر هذا التقرير أيضاً أن الحالة، في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الحكومة، تبقى مصدر قلق على مستوى إقامة العدل وحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. ويشير التقرير إلى حالات أفراد من الجنود والشرطة يوجدون فيما يبدو رهن الاحتجاز ويخضعون للتعذيب في باماكو، دون ضمانات قضائية حقيقية. ورغم النية الحسنة التي أعربت عنها السلطات، فإن التحقيقات القضائية تراوح مكانها بشكل مثير للقلق.

وبالنظر إلى ما ورد من شهادات، تشدد المفوضة السامية على خطر حدوث عمليات انتقامية ونزاعات بين الإثنيات المختلفة في حالة وقوع تدخل عسكري في شمال مالي. وأخيراً، يقدم التقرير توصيات إلى مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تسوية الأزمة بغية حماية السكان المدنيين وتعزيز المصالحة الوطنية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٥
ثانياً –	المنهجية وجمع البيانات	٤-٢	٥
ثالثاً –	الإطار القانوني المنطبق على الحالة في مالي	٥	٦
رابعاً –	السياق	١٧-٦	٦
	ألف- تنوع سكان مالي	٦	٦
	باء – تمرد الطوارق في شمال مالي ودوامات العنف والإفلات من العقاب	٧	٦
	جيم- أزمة عام ٢٠١٢: سيطرة الجماعات المسلحة على الشمال	١٠-٨	٧
	دال – تطور الحالة السياسية منذ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	١٣-١١	٧
	هاء – تشريد الأشخاص	١٤	٨
	واو – مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة	١٧-١٥	٨
خامساً –	حالة حقوق الإنسان في شمال البلد عقب أحداث ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	٤٦-١٨	٩
	ألف – الحق في الحياة: حالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة	٢٣-١٨	٩
	باء – التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٢٦-٢٤	١٠
	جيم – الاعتقال والاحتجاز التعسفيان	٢٧	١١
	دال – تجنيد الأطفال الجنود	٣٠-٢٨	١١
	هاء – العنف الجنسي	٣٥-٣١	١٢
	واو – المساس بالممتلكات	٣٦	١٣
	زاي – انتهاكات حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات	٣٧	١٣
	حاء – انتهاكات الحق في التعليم	٣٩-٣٨	١٣
	طاء – انتهاكات الحق في الصحة	٤٣-٤٠	١٤
	ياء – انتهاكات الحقوق الثقافية	٤٥-٤٤	١٥
	كاف- انتهاك الحق في حرية الدين	٤٦	١٥

سادساً –	حالة حقوق الإنسان في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة المالية	٤٧-٦٠	١٥
	ألف – المساس بالحق في الحياة، وحالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة	٤٧-٤٩	١٥
	باء – التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٥٠-٥١	١٦
	جيم – الاعتقال والاحتجاز التعسفيان.....	٥٢-٥٥	١٧
	دال – المساس بالممتلكات	٥٦	١٨
	هاء – انتهاكات حرية التعبير والحق في المعلومات.....	٥٧-٥٩	١٨
	واو – تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية	٦٠	١٩
سابعاً –	هشاشة قطاع الأمن والتسامح الفعلي مع وجود بعض ميليشيات الدفاع عن النفس...	٦١-٦٢	١٩
ثامناً –	البعد الإثني للأزمة ومخاطر العمليات الإرهابية	٦٣	٢٠
تاسعاً –	وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال	٦٤-٦٥	٢٠
عاشراً –	الاستنتاجات والتوصيات.....	٦٦-٧٠	٢١

أولاً- مقدمة

١- اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته الحادية والعشرين، القرار ٢٥/٢١ الذي "يؤكد مجدداً الطلب المقدم إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تقدم إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين تقريراً خطياً عن حالة حقوق الإنسان في شمال جمهورية مالي"[(١)].

ثانياً- المنهجية وجمع البيانات

٢- تنفيذاً للقرار ٢٥/٢١، زار مالي، في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فريق تابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (يُسمى فيما يلي "البعثة"). وتضمن هذا الفريق موظفين من مكتبي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة. وزار جزء من الفريق في بداية الأمر بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر ليجمع فيهما معلومات من اللاجئين. وجاءت هذه البعثة في أعقاب بعثة الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعملت البعثة بتعاون وثيق مع المنسق المقيم التابع لمنظومة الأمم المتحدة. واجتمعت البعثة، في مالي وفي البلدان الأخرى التي زارتها، بالجهات الفاعلة الحكومية الرئيسية وبعدة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني والضحايا والشهود ووكالات منظومة الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٣- ويتضمن هذا التقرير، الذي يغطي، على الخصوص، الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير[(٢)] إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فصلاً عن السياق المالي لا يمكن من دونه تحليل الوضع الراهن. وقد جمعت البعثة معلومات عن حالة حقوق الإنسان بالاستناد إلى حوالي مائتين وخمسين مقابلة نُظمت في البلدان الأربعة التي زارتها وحللت العديد من الوثائق. وبفضل وزارة العدل، استطاعت البعثة زيارة الأشخاص المحتجزين في المعسكر رقم ١ التابع لقوات الدرك في باماكو. ولكنها، رغم الطلبات المتكررة التي وجهتها إلى السلطات المختصة، لم تستطع الوصول إلى مركز الاحتجاز التابع للمخيم العسكري في كاتي، ولا إلى مركز أمن الدولة[(٣)]. وزارت البعثة مدينة موبتي، ولكنها لم تستطع الوصول إلى الجزء الشمالي من البلد بسبب الحالة الأمنية. ومع ذلك، جمعت ما يكفي من المعلومات لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد.

٤- وتود البعثة أن تشير إلى أن الانتهاكات الملاحظة في الشمال تختلف من فترة إلى أخرى في أشكالها وشدتها ومدتها.

---

(١) القرار ٢٥/٢١، الفقرة ٧.

(٢) عرفت هذه الفترة بداية هجمات الجماعات المسلحة على الجيش المالي.

(٣) جهاز مخابرات الدولة.

ثالثاً- الإطار القانوني المنطبق على الحالة في مالي

٥- صدقت مالي على الصكوك الدولية الرئيسية التسعة لحقوق الإنسان وستة بروتوكولات إضافية. وهذا البلد طرف أيضاً في قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وكذلك في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة وبروتوكوليها الإضافيين الأول والثاني. وصدقت مالي أيضاً على الاتفاقيات الرئيسية للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بحقوق الإنسان.

رابعاً- السياق

ألف- تنوع سكان مالي

٦- تتميز مالي بتنوع إثني وعرقي وديني كبير. فهي تتضمن عشرين إثنية أهمها البمبارا والمالينكي والسونينكي والساراكولي. وتنتمي كل هذه الإثنيات لمجموعة المانديي اللغوية وتشكل أكثر من نصف السكان. ويتكون باقي السكان من البول والدوغون والسونغاي والبوبو والأولي والتوكولور والسنوفوس والديولا والطوارق والعرب وإثنيات أخرى أقل شأناً. ويضمن دستور مالي علمانية الدولة (المواد ١٨ و٢٥ و٢٨ و١١٨). ويدين معظم سكان مالي بالديانة الإسلامية. وتدين أقلية صغيرة منهم بالمسيحية أو الأرواحية.

باء- تمرد الطوارق في شمال مالي ودوامات العنف والإفلات من العقاب

٧- طالبت مجتمعات الطوارق دائماً، وفي لحظات مختلفة من تاريخ مالي، باستقلالها في الحيز الجغرافي الذي تسميه "أزواد"، والذي يشمل المناطق الإدارية الشمالية الثلاث (غاو وكيدال وتومبوكتو). وقد احتفظوا بذكريات مريرة عن أول تمرد مسلح وقع بعد إعلان الاستقلال بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣. ووقعت موجة ثانية من التمرد بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، تخللتها اتفاقات سلام تمنراست في عام ١٩٩١ والميثاق الوطني في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٦، انتهى النزاع بشكل رسمي. وعلى إثر انتفاضة الطوارق في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وُقعت اتفاقات الجزائر مع الحكومة في ٤ تموز/يوليه من العام نفسه. واندلع تمرد آخر بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وبعد سقوط معمر القذافي في ليبيا، عاد كثير من المرتزقة الطوارق إلى مالي في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حاملين أسلحتهم. وانضموا إلى المقاومين المسلحين الطوارق لتأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد (حركة أزواد) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتهدف هذه الحركة إلى تحقيق استقلال "أزواد"، وتندد بعدم احترام الدولة المالية لاتفاقات السلام الموقعة؛ وقد كانت هذه الاتفاقات في كثير من الأحيان مشفوعة بقوانين عفو كرست ثقافة الإفلات من العقاب.

جيم- أزمة عام ٢٠١٢: سيطرة الجماعات المسلحة على الشمال

٨- تفيد التقارير بأن عناصر من حركة أزواد هاجمت، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قواعد تابعة للجيش المالي في الشمال، في ميناكا وأغيلهوك وتيسالي، وفي أوائل شباط/فبراير في كيدال. وفي وقت لاحق، شنت حركة أزواد هجمات مختلفة إلى جانب ثلاث جماعات إسلامية مسلحة أخرى هي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا (حركة الوحدة).

٩- وقد فر الجنود الماليون المتمركزون في الشمال عندئذ فيما يبدو وغادر ضباط أصلهم من الطوارق والعرب الجيش ليلتحقوا بالمتمردين مع العناصر المنضوية تحت قيادتهم، مما تسبب في هشاشة كبيرة في القدرة القتالية للجيش المالي[٤].

١٠- وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، رفضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على الفور إعلان حركة أزواد من جانب واحد عن قيام دولة أزواد. ورغم ذلك، أبرمت حركة أزواد مع أنصار الدين، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢، اتفاقاً بشأن إنشاء دولة أزواد. ولكن هذا الاتفاق اصطدم بالخلافات القائمة بين الحركتين بشأن تطبيق الشريعة. وعلى إثر وفاة المستشار البلدي إدريسا عمرو في غاو، تمرد جزء كبير من السكان، الذين أسندوا هذه الجريمة إلى حركة أزواد. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استغلت حركة الوحدة هذا الوضع لطرد حركة أزواد من المدينة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الحركات ذات المرجعية الإسلامية تسيطر على الشمال حتى مدينة دوانتزا.

دال- تطور الحالة السياسية منذ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

١١- على إثر الهزائم التي لحقت بالجيش في الشمال ومشاعر الإحباط الناجمة عن عجز حكومة الرئيس أمادو توماني توري عن احتواء التمرد، قامت مجموعة من الجنود بانقلاب في ليلة ٢١ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ فوضعت بذلك حداً للعملية الديمقراطية التي كانت تقضي بإجراء انتخابات رئاسية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقام المسؤولون عن الانقلاب، المنضوون تحت تسمية اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة، بقيادة النقيب أمادو هايا سانوغو، بتعليق الدستور وتأجيل الانتخابات المقبلة إلى أجل غير مسمى. ويجمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على إدانة الانقلاب. ومن ثم عُلقت عضوية مالي في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وجمد الشركاء الثنائيون تعاونهم مع البلد.

---

(٤) أفادت مصادر عسكرية أن عددهم بلغ حوالي ألف عنصر.

١٢- وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أُبرم عقد إطاري بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ممثلة برئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، واللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة ينص، في جملة أمور أخرى، على استقالة الرئيس توري، وتعيين الرئيس الحالي للجمعية الوطنية، ديونكوندا تراوري رئيساً للجمهورية، والشيخ موديبو ديارا رئيساً للوزراء، والتصويت على قانون عفو لفائدة منفذي الانقلاب. وبعد مضي بضعة أسابيع، في ليلة ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢، يبدو أن جنوداً موالين للرئيس السابق توري حاولوا القيام "بانقلاب مضاد" أودى، حسب مسؤول مالي، بحياة عشرات من الأشخاص، بما فيهم مدنيون.

١٣- وفي هذا السياق المشحون بالريبة والفرقة في أعلى هرم الدولة، أدت مظاهرات إلى الاعتداء البدني على الرئيس تراوري في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢. وبعد فترة نقاهة طويلة في فرنسا، عين الرئيس تراوري، عند عودته إلى مالي في آب/أغسطس ٢٠١٢، حكومة وحدة وطنية تتمثل مهمتاها الأساسيتان في استرجاع الشمال وتنظيم الانتخابات. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أُلقي القبض على رئيس الوزراء ديارا بأمر من المجلس العسكري السابق وأُرغم على الاستقالة صبيحة اليوم التالي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عين رئيس الجمهورية وسيط الجمهورية، السيد ديانغو سيسوكو، رئيساً للوزراء.

هاء- تشريد الأشخاص

١٤- في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن العدد الإجمالي للاجئين الماليين ارتفع إلى ١٨٧ ١٥٥ شخصاً، من بينهم ١١٧ ٥٤ في موريتانيا و٨٨٠ ٦١ في النيجر و٦٢٦ ٣٧ في بوركينا فاسو و٤٤ في غينيا و٢ في توغو. ويُقدر أيضاً أن ٥٥٨ ١٩٨ شخصاً شُردوا داخلياً[٥]. ويتكون اللاجئون في بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا أساساً من الطوارق والعرب والبول والبيلا الذين قدموا من تومبوكتو وغاو وموبتي وكيدال. ولجأ بعض سكان الشمال أيضاً إلى الجزائر، ولكن عددهم ليس معروفاً بدقة.

واو- مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة

١٥- تواجه مالي، منذ استقلالها، مشاكل خطيرة من الضروري أخذها في الاعتبار لفهم الوضع الراهن. وتشمل هذه المشاكل مستوى مرتفعاً جداً للفقر، وإمكانيات محدودة لوصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتوزيع غير العادل للثروات الوطنية، ولا سيما تلك المتأتية من الموارد الطبيعية.

(٥) مرجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث رقم ١٣ عن الحالة في مالي.

١٦- ويتسم المجتمع المالي أيضاً بمستوى عالٍ من الفساد، وبعدم استقلالية النظام القضائي، فضلاً عن مجموعة من "الممارسات الثقافية التمييزية والضارة"[٦] التي تمس بتمتع الطفل والمرأة بحقوقهما. وتشكل الزيجات المبكرة، وعدم المساواة بين الفتيات والفتيان في الوصول إلى التعليم، وحالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وحظر الكشف عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أعراض مجتمع ما زالت حقوق المرأة فيه مهملة إلى حد بعيد، لا سيما في الأوساط الريفية.

١٧- وإضافة إلى ذلك، ما زال التمييز مستمراً ضد بعض الإثنيات والفئات الاجتماعية، خاصة داخل بعض المجتمعات المحلية للطوارق المتميزة بنظام الطبقات المنغلقة الذي ما زال الرق فيه منتشراً على نطاق واسع. وهذا هو الحال على الخصوص عند البيلا. وعلاوة على ذلك، ساعدت المطالبات بالهوية التي تخللت التاريخ على ظهور توترات بين الطوائف.

خامساً- حالة حقوق الإنسان في شمال البلد عقب أحداث ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

ألف- الحق في الحياة: حالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة

١٨- وردت بلاغات عن ادعاءات متعددة بشأن المساس بالحق في الحياة، بما في ذلك حالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة. وقد ارتُكبت هذه الانتهاكات فيما يبدو منذ الهجمات الأولى التي شنتها حركة أزواد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في الشمال ثم جماعات مسلحة أخرى.

١٩- وأُخبرت البعثة بأن مقاتلين مسلحين حُددت هويتهم على أنهم ينتمون إلى حركة أزواد دخلوا مدينة أغيلهوك في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وبدؤوا يطلقون النار في جميع الاتجاهات. وعند وصولهم إلى معهد تكوين المعلمين، يبدو أنهم أرهبوا التلاميذ واستخدموا بعض الطالبات دروعاً بشرية لمهاجمة المخيم العسكري الملاصق للمعهد وأرغموا الجنود على الاستسلام. وقد سجن المعتدون فيما يبدو ١٥٣ عنصراً وكبلوا أيديهم وراء ظهرهم. وذبحوا أربعة وتسعين منهم (تقدير عسكري) أو أُعدموهم برصاصة في الرأس. وكان تلاميذ في المعهد فيما يبدو شهوداً على هذه المجزرة، التي أعلنت جماعة أنصار الدين أيضاً مسؤوليتها عنها.

٢٠- وتفيد التقارير بأن أعمالاً انتقامية ارتُكبت في بداية النزاع ضد جنود طوارق في الجيش الوطني وأفراد أسرهم. وعلى الخصوص، وقع فيما يبدو حادث في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ جرت خلاله مطاردة تسعة جنود طوارق ينتمون إلى الحرس الوطني في

(٦) A/HRC/8/50، التوصية رقم ٥.

تومبوكتو. وزُعم أن سبعة منهم أُعدموا على يد بعض الجنود انتقاماً لهجوم حركة أزواد. ولكن لم يمكن التحقق من هذه المعلومات لدى مصادر عسكرية مالية.

٢١- وفي غاو، قامت الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة أزواد، في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢، بنهب مستودعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي، وقتل عدد من الأشخاص الذين رفضوا الامتثال للتعليمات. وبهذه المناسبة، قُتل رمياً بالرصاص رجل عمره ٧٠ عاماً وطفل عمره ١٥ عاماً. وفي مستودع آخر للجنة الدولية للصليب الأحمر، قُتلت امرأة في الظروف نفسها. وعلمت البعثة كذلك أن شابة من التماشق قاومت محاولة اغتصاب على يد عناصر مسلحة، وقُتلت بعد ذلك على يد المعتدين، خلال عملية نهب مستودعات برنامج الأغذية العالمي. وأُخبرت البعثة علاوة على ذلك باغتيال السيد إدريسا عمرو، المستشار البلدي لمدينة غاو، في ليلة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٢- وأبلغت مصادر مختلفة البعثة أيضاً بحالة شابين غير متزوجين قامت برجمهما حركة الوحدة وحركة أنصار الدين في أغلهوك، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد تم تكبيل الشابين المتهمين بالإنجاب خارج إطار الزواج معاً فيما يبدو ودفنهما في حفرة حتى العنق ثم رجمهما حتى الموت بحضور حوالي ٣٠٠ شخص.

٢٣- وقد زُرعت فيما يبدو ألغام إما من جانب الجيش المالي قبل الأزمة أو من جانب الجماعات المسلحة بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي غاو، وأنسونغو، ونيافونكي، زرعت حركة الوحدة فيما يبدو ألغاماً مضادة للأشخاص حول المدينة لتحسين حماية مواقعها من أي هجوم محتمل. وفي الفترة من آذار/مارس إلى نهاية آب/أغسطس، وقع في الشمال فيما يبدو ٢٨ حادثاً خطيراً ناتجاً عن الألغام ومخلفات متفجرات الحرب مسبباً وفاة ٤٣ شخصاً، من بينهم ٢٤ طفلاً.

باء- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٢٤- عند بداية الأزمة، استهدفت حركة أزواد فيما يبدو أعضاء أسر مرتبطة بميليشيات غاندا كوي وغاندا إيزو، وكذلك أعضاء أسر قريبة من عناصر الجيش، وقتلتهم وأخضعتهم بشكل ممنهج لمختلف أشكال العنف والترهيب.

٢٥- وعُدّت، منذ استيلاء الجماعات المسلحة المتطرفة على الشمال، عشر حالات بتر للأطراف باسم تفسير معين للشريعة: ست حالات في غاو وواحدة في أنسونغو وثلاث في تومبوكتو. وقد وقعت أولى حالات بتر الأطراف في أنسونغو في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ بحق الحاضر آغ المحمود، البالغ من العمر ٣٠ عاماً، الذي بتر أعضاء حركة الوحدة يده اليمنى عقب محاكمة سريعة بتهمة سرقة الماشية. وروت الضحية للبعثة ما يلي:

"في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، كنت عائداً من معرض أسبوعي في أنسونغو، ووشى بي بعض الناس لعناصر حركة الوحدة الذين باشروا بإلقاء القبض علي. وبعد سجني لمدة أربعة عشر يوماً، أحالوني إلى لجنة مؤلفة من عشرة أشخاص أعلنت أنني مذنب عقب محاكمة سريعة. ونطق رئيس حركة الوحدة بحكم بتر يدي اليمنى. وقد حشدوا السكان في ساحة الاستقلال لحضور الحدث. وأحكموا وثاقي على كرسي، واضعين يدي اليمنى على متكأ الكرسي. ثم قطع أحد أعضاء حركة الوحدة يدي اليمنى بسكين كبير من سكاكين المطبخ. وفي وقت لاحق، قدم لي الرعاية أحد عاملي الإسعاف".

٢٦- وأبلغت عدة مصادر متطابقة اللجنة بأن سكان الشمال ما زالوا معرضين لضروب المعاملة المهينة على يد الجماعات المسلحة، التي تعتمد على تفسير متطرف للشريعة لمضايقة النساء غير المحجبات أو المحجبات بشكل غير كافٍ وجلدهن وضربهن بالعصي، وكذلك الرجال المتورطين في بيع السجائر والكحول أو استهلاكهما، وفي أي ممارسات أو سلوكات أخرى ترى أنها غير مطابقة للشريعة.

جيم- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٢٧- منذ انسحاب القوات المالية من شمال البلد، أصبحت الجماعات المسلحة تحافظ على استقرار النظام من خلال "الشرطة الإسلامية"، التي تعتقل المواطنين وتحتجزهم وتسيء معاملتهم فيما يبدو، خاصة في سجون غاو وتومبوكتو وكيدال، في انتهاك واضح للقانون المالي.

دال- تجنيد الأطفال الجنود

٢٨- رغم تعذر تحديد عدد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بدقة، جمعت البعثة معلومات موثوقة تشير إلى أن حركة أزواد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة الوحدة تجند الأطفال وتدربهم في معسكراتها. وعقب انهزام حركة أزواد، انضم معظم عناصرها القصّر فيما يبدو إلى الجماعات المسلحة الأخرى.

٢٩- وادعت بعض المصادر أنها رأت عند مراكز المراقبة المحيطة بالمدن التي تسيطر عليها هذه الجماعات أطفالاً جندتهم حركة الوحدة في غاو وحركة أنصار الدين في نيافونكي تتراوح أعمارهم أحياناً بين ١٠ سنوات و١٢ سنة وهم يقومون بدوريات باسم "الشرطة الإسلامية". وفي حين يعطي بعض الآباء أبناءهم لأسباب دينية، فإن أغلبيتهم تغريهم الوعود بدفع مبالغ تصل إلى ٣٥٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[٧]. وفي غاو،

(٧) ما يعادل ٦٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

تواصل حركة الوحدة بنشاط فيما يبدو تجنيد الأطفال في إحدى *المدارس*[٨]. ويتلقى هؤلاء الأطفال فيما يبدو تعليماً دينياً ويتعلمون استعمال الأسلحة. ويُدفع للآباء ٠٠٠ ٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الشهر.

٣٠- ويساور اللجنة القلق أيضاً إزاء تجنيد أطفال "طلبة" وضعهم آباؤهم في عهدة فقيه لتعلم مبادئ الديانة الإسلامية، وفي مقابل ذلك يُستغلون فيما يبدو كمتسولين. وتفيد التقارير أن عدداً من هؤلاء الفقهاء المسؤولين بحكم الواقع عن هؤلاء الأطفال فروا من الشمال وتركوا تلاميذهم معرضين لخطر التجنيد.

هاء- العنف الجنسي

٣١- جمعت البعثة عدداً هاماً من المعلومات المتعلقة بادعاءات العنف الجنسي الذي تمارسه كل الجماعات المسلحة التي تسيطر على الشمال. ولكن وصم الضحايا يشكل عائقاً رئيسياً للتكفل برعايتهم. فالعنف الجنسي يُعتبر في مالي عاراً مرتبطاً بفقدان كرامة الأسر. وحسب إحدى الضحايا، "إذا قلتم في مالي إنكم تعرضتم للاغتصاب فإن حياتكم قد انتهت". فالفتيات والنساء اللائي يتعرضن للاغتصاب يوصمن ولا يمكنهن بعد ذلك التزوج أو التزوج من جديد. وفي هذا السياق، لا يُعلن عن معظم حالات العنف الجنسي. وقد أبلغت مصادر طبية أن النساء في مالي لا يأتين للاستشارات الطبية بعد تعرضهن للاغتصاب.

٣٢- وتشير بعض الشهادات إلى أن بعض حالات الاغتصاب تُرتكب لاعتبارات إثنية، خاصة خلال الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. ويكون أصل الضحايا عموماً من السكان ذوي "البشرة الداكنة اللون"، الذين يعتبرهم المعتدون ذوو "البشرة الفاتحة اللون" أدنى مرتبة.

٣٣- ويجمع شكل ثانٍ من أشكال العنف الجنسي الذي ما زالت النساء والفتيات يعانينه في الشمال أعمال الاغتصاب التأديبي، التي تعاقب عدم احترام القواعد التي يفرضها المتمردون المتطرفون، من قبيل قواعد اللباس ومنع ركوب الدراجات النارية. ويشكل اغتصاب النساء والفتيات في منازلهن، وبحضور أسرهن، أداة للترهيب والتعذيب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، ارتكبت عناصر حركة أزواد في غاو حالات عديدة من هذا النوع خلال عمليات تهدف إلى البحث عن مقربين من الجيش أو أعضاء المليشيات الموالية للحكومة. وفي ٢ نيسان/أبريل، تعرضت امرأة من السونغاي عمرها ٣٦ عاماً فيما يبدو للاغتصاب في بيتها على يد رجلين يرتديان عمامة. وروت امرأة من البيلا عمرها ٢٢ عاماً، أصلها من تومبوكتو، كيف اتُّهمت في يوم الثلاثاء ٣ نيسان/أبريل بأنها لا ترتدي الحجاب في المترل وتعرضت للاغتصاب خلال ساعتين على يد ستة رجال مسلحين تحت قيادة محمد إغوين من حركة أنصار الدين في قاعدتهم.

---

(٨) مدرسة دينية.

٣٤- ولكي تضفي حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة وحركة الوحدة الشرعية على أعمالها تطبيقاً للشريعة، فإنها ترغم الأسر على قبول قدر من المال مقابل زواج بناتها، اللائي تتراوح أعمار صغرياتهن بين ١٢ و١٣ سنة. وغالباً ما تجد هؤلاء البنات أنفسهن "زوجات" لعدة رجال من المتمردين في معسكرات يُغتصبن فيها جماعياً كل ليلة ثم يُتركن لحالهن بعد طلاق سريع.

٣٥- وجمعت البعثة أيضاً من مصادر موثوقة ادعاءات بشأن العنف الجنسي ضد النساء أثناء احتجازهن بتهمة المساس بالشريعة، ولا سيما في السجون الخاصة بالنساء في تومبوكتو وغاو.

واو- المساس بالممتلكات

٣٦- منذ الهجمات الأولى التي شنتها حركة أزواد ثم حركة أنصار الدين وحركة الوحدة والقاعدة، استُهدفت الممتلكات والهياكل الأساسية العامة ودُمرت. وهكذا تعرضت محفوظات الحالة المدنية والمدارس والمستشفيات للتدمير والحرق المنهجين. وتعرضت عدة مدارس ومستشفيات ومراكز رعاية ومبان إدارية أخرى ومساكن خاصة ومتاجر للنهب والتخريب وأحياناً الاحتلال من جانب الجماعات المسلحة.

زاي- انتهاكات حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات

٣٧- مع وصول الجماعات المسلحة إلى الشمال في بداية سنة ٢٠١٢، بدأت حرية السكان المحليين في التعبير تُقيد بشكل منهجي. ولا توجد حالياً أية وسائط إعلام حرة في المنطقة، التي لم يعد بإمكان الصحافة المكتوبة في باماكو الوصول إليها. وبعد أن كانت هذه المنطقة قبل الأحداث تضم بعض الإذاعات الخاصة، علقت إذاعة آدو كويما، وهي أشهر إذاعة في غاو، برامجها في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ بعد أن تعرض رئيس تحريرها مالك أكوميغا لعدة عمليات ترهيب وعدة تهديدات بقتله. ودخل متمردون من حركة الوحدة في مناسبتين، في ٥ أيار/مايو و٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، إلى استديوهات الإذاعة واقتادوا فيما يبدو السيد أكوميغا إلى خارج المدينة وعذبوه عذاباً شديداً. ومنذ ذلك الحين، قامت الجماعات المسلحة بتفكيك الإذاعة.

حاء- انتهاكات الحق في التعليم

٣٨- إن الوصول إلى التعليم في شمال مالي معرض للخطر نظراً لوجود الجماعات المسلحة، لا سيما بسبب مهاجمة وتدمير ونهب ما لا يقل عن ١١٥ مدرسة في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠١٢ ومغادرة ٨٥ في المائة من المدرسين. وثمة عدد قليل فقط من المدارس التي لا تزال مستمرة في نشاطها ببطء. وقد أُغلقت أيضاً المعاهد المهنية. ولم يستطع بعض الأطفال الذين فروا نحو الجنوب تسجيل أنفسهم في مدارس جديدة بسبب عدم توفر الوثائق اللازمة.

٣٩- وحسب عدة مصادر، لم تنجح حركة أنصار الدين في فرض إرادتها المتمثلة في الفصل بين الفتيات والفتيان نظراً لقلة العدد المتاح من الأساتذة. وفي المدارس التي ما زالت تمارس نشاطها، حُظرت بعض الدروس مثل الرسم والموسيقى والرياضة، وتعرض بعض المدارس من الآن فصاعداً برنامجاً دينياً بحتاً، مما يضر بالأطفال الذين يودون متابعة المنهاج الرسمي في وقت لاحق.

طاء- انتهاكات الحق في الصحة

٤٠- أفادت مصادر رسمية وطبية بأن احتلال الشمال من جانب الجماعات المسلحة أدى إلى نزوح جماعي للموظفين الطبيين وتدمير الهياكل الأساسية للصحة. ونُهب المستشفيان المرجعيان في غاو وتومبوكتو ومستوصف كيدال، مما أسفر عن نقص في الخدمات الصحية الأساسية. ودُمّرت المحفوظات الطبية كاملة في العديد من البلدات، ولا سيما غوندام. وفي هذه الظروف، أصبح من المستحيل تقريباً تقديم خدمات الرعاية الخاصة ببعض الأمراض المزمنة الحادة وخدمات الطوارئ الطبية.

٤١- وقبل اندلاع الأزمة بوقت طويل، كانت المناطق الثلاث الكبرى في الشمال تتضمن حوالي ٩٥٠ حالة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وبعد اندلاع الأحداث، وانقطاع متابعة الحالات المعدّدة سابقاً، بدأت تتضاعف مخاطر تفاقم حالة هؤلاء الأشخاص، كما بدأ يتزايد خطر نقل العدوى إلى الأشخاص غير المصابين بالفيروس. وعلاوة على ذلك، فإن كثرة حالات الاغتصاب، بما فيه الاغتصاب الجماعي، يزيد من خطر تفشي الفيروس في هذا الجزء من البلد.

٤٢- وكردة فعل على ذلك، نظمت نقابة الأطباء في مالي، بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة، منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، العديد من "قوافل الرعاية" لفائدة سكان الشمال، بمساعدة أطباء متطوعين.

٤٣- وبلغ البعثة من بعض المصادر أن الموظفين الطبيين في غاو وتومبوكتو وكيدال يعملون في ظروف أضحت صعبة ومرهقة بسبب وجود مقاتلين مسلحين في المستشفيات ومراكز الرعاية. وهذه الحالة صعبة جداً بالنسبة للعاملين والمرضى من الإناث، لا سيما ضحايا العنف الجنسي. وعلمت البعثة أن أشخاصاً مسلحين يدخلون في أحيان كثيرة إلى بعض المراكز أثناء الولادة أو العمليات الجراحية لتعنيف القابلات أو الممرضات اللائي لا يرتدين الحجاب أو يرتدين حجاباً غير مطابق لما هو مطلوب. وعلى سبيل المثال، غالباً ما يكون ثمة رجال حاضرون في مستشفى تومبوكتو لمراقبة امتثال الحجب التي ترتديها النساء اللائي يترددن على المبنى لما هو مطلوب. ويبدو أن عاملات ومريضات لم يستطعن في مرات عديدة الدخول إلى المستشفى. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اختطف مقاتلون مسلحون فيما يبدو ممرضة من المستشفى واقتادوها عنوة إلى مركز الشرطة الإسلامية بدعوى أن حجابها لا يحترم المعايير.

ياء- انتهاكات الحقوق الثقافية

٤٤- حسب مصادر موثوقة، فرضت الجماعات المسلحة قيوداً جذرية على الحقوق الثقافية لسكان الشمال. فمُنعت الموسيقى والتلفزيون والرياضة باسم تفسير أصولي للشريعة. وأُغلقت الحانات في غاو ومدن أخرى. وفي تومبوكتو ونيافونكي، تعرض للضرب فيما يبدو أطفال كانوا يستحمون عراة في النهر ونساء كن ذاهبات إلى النهر للاغتسال. وتُفرض قواعد لباس صارمة تقتضي تغطية الفتيات (منذ سن الخامسة) والنساء من الرأس إلى القدمين. وفي الحافلات التي تربط المدن الرئيسية، يُستعمل من الآن فصاعداً ستار للفصل بين النساء والرجال. ويجب أن يرفع الفتيان والرجال سراويلهم حتى الكعبين. ولم يعد من حق الفتيان والفتيات، ولا الرجال والنساء أن يظهروا معاً في الأماكن العامة، إلا إذا كانت بينهم رابطة زوجية أو رابطة بنوة. ولم يعد بإمكان الرجال نقل الفتيات والنساء على الدراجات النارية. وتسهر الشرطة الإسلامية على تطبيق هذه التعليمات الصارمة التي يُعاقب على عدم احترامها بالجلد بالسياط. وفي مواجهة هذه الحالة، تعدل كثير من النساء عن الخروج من بيوتهن.

٤٥- وإضافة إلى ذلك، فبعد مرور يومين على قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإدراج مدينة تومبوكتو ضمن التراث العالمي المهدد بالخطر في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، دمرت حركة أنصار الدين عدة مواقع ثقافية ودينية في المدينة، بما في ذلك أضرحة سيدي محمود بن عمار، وألفا مويا، وسيدي المختار، والشيخ الكبير.

كاف- انتهاك الحق في حرية الدين

٤٦- علمت البعثة من مصادر مختلفة أن أماكن عبادة مسيحية في الشمال، بما فيها كنيسة غاو، تعرضت جميعها للتخريب والنهب. ويبدو أن السكان المسيحيين والأرواحيين خافوا على حياتهم وفروا عند وصول الجماعات المسلحة بعد أن تلقوا تهديدات.

سادساً- حالة حقوق الإنسان في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة المالية

ألف- المساس بالحق في الحياة، وحالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة

٤٧- في المعسكر رقم ١ التابع لقوات الدرك في باماكو، أعلن جندي نجا من الانقلاب المضاد ما يلي:

"في اليوم التالي ليوم ٣٠ نيسان/أبريل، بدأت مطاردة عناصر الكتيبة الثالثة والثلاثين للمظليين الذين جيء بهم إلى المقر العام للنقيب سانوغو في كاتي الذي

هددهم بالقتل ثم أمر بتصويرهم في مكتب الإذاعة والتلفزيون في مالي[٩] ثم ضربهم بعد ذلك ضرباً مبرحاً. وقد توفي اثنان من إخوتي في السلاح فوراً. وفي ١ أيار/مايو، حوالي الساعة ٢ صباحاً، وصلت مفرزة من الجنود. وقاموا بمناداة الأسماء من قائمة تضم ٢٠ جندياً وضابط صف، كلهم من القبعات الحمر. وتم تكبيلهم مثنى مثنى وإقالتهم على متن شاحنة. ومنذ ذلك الحين، لم يُسمع عنهم أي خبر. ولم أنج بحياتي إلا بعد مناقشة عن مصيري دارت بين نقيب ورقيب أول ظنني أحتضر لأنني عُذبت عذاباً شديداً وأُصبت بجرح في الرأس".

٤٨- ولم تستطع البعثة تحديد مصير الجنود الذين اختفوا في كاتي وعددهم ٢١. وأكدت السلطات العسكرية عند استفسارها أن هؤلاء الجنود اختفوا فعلاً، ولكن أن ذلك لا يعني أنهم تُوفوا. وأُخبرت البعثة أيضاً بأن عناصر من الجيش دخلت في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى مستشفى غابرييل توري في باماكو لاختطاف عشرة جنود مصابين إصابات بليغة واقتيادهم إلى وجهة مجهولة.

٤٩- وتفيد مصادر متطابقة بأن مفرزة من الجيش المالي أعدمت، في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في جماعة ديابالي، مجموعة مكونة من ستة عشر حاجاً من زاوية الدعوة، بعضهم من جنسية موريتانية. وحسب وزارة العدل، تقوم السلطات العسكرية حالياً بمعالجة هذا الملف. ولكن هذه الأخيرة أحالت البعثة إلى العدالة المدنية. ومن ثم لم تستطع البعثة تحديد حالة تقدم التحقيق في هذه الأحداث ولا القضاء (المدني أو العسكري) المكلف بها. ويبدو أن موريتانيا أعلنت عن إرسال ثلاثة خبراء مكلفين بالتحقيق في هذا الحادث، بالتعاون مع السلطات المالية. ولم تستطع البعثة أيضاً الحصول على معلومات موثوقة بشأن حالات إعدام مفترضة لما لا يقل عن ستة مدنيين طوارق على يد الجنود في قرية بالقرب من ديابالي، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

باء- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٥٠- في اليوم التالي للانقلاب العسكري المضاد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تعرضت عناصر من الشرطة لسوء المعاملة في مباني مجموعة الأمن المتنقلة التابعة للشرطة. ونُقل أفراد من الشرطة، مثلهم مثل الجنود، واحتُجزوا في معسكر كاتي، حيث تعرضوا لتهديدات بالقتل وضُربوا وأُصيبوا إصابات خطيرة. وقد أُلقي بعضهم بعنف على البطن، ووُضعت الأصفاد على أيديهم وأرجلهم وشُدت مع بعضها إلى الوراء، في الوضع المتعارف عليه باسم "الدراجة"، مع تلقيهم ضربات عنيفة على أعضائهم التناسلية بغية انتزاع المعلومات منهم.

(٩) مكتب الإذاعة والتلفزيون في مالي.

٥١- وفي معسكر كاتي، كُدِّس في الزنزانة الموجودة تحت الأرض والمتعارف عليها باسم "المقبرة" أو "النهاية" أو "الحفرة"، ٨٣ جندياً وعسكرياً يُزعم أنهم مسؤولون عن الانقلاب المضاد، في حرارة خانقة، ودون ضوء أو اتصال مع الخارج، وفي ظروف صحية مزرية، وفيها مرحاضان يفيضان غائطاً ودوداً. وأُخبرت البعثة بأن العسكريين المسؤولين عن معسكر كاتي أرغموا بعض الجنود المحتجزين في المعسكر على ممارسة الجنس فيما بينهم بينما كان سجانوهم يصورون المشهد للتسلية. ويبدو أن هؤلاء العساكر نفسهم ضغطوا بسجائر متقدة على مختلف أجزاء جسم ضحاياهم. ولم يحصل مجموع المحتجزين الـ ٨٣، خلال الأيام الأولى من احتجازهم، فيما يبدو، سوى على دلو واحد من الماء وحصة واحدة من الأرز. وأُرغموا في بعض الأيام على الاختيار بين الغذاء والماء. واضطُر آخرون ببساطة إلى شرب بولهم أو بول المحتجزين الآخرين.

جيم- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٥٢- ما زالت الأسس القانونية لاعتقال العسكريين والشرطة الـ ٨٣ المسجونين في كاتي واحتجازهم في الفترة بين ٢٢ آذار/مارس و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ثم نقلهم بعد ذلك إلى المعسكر رقم ١ التابع لقوات الدرك غير واضحة. ويوجد بين المحتجزين العميد حميدو سيسوكو، رئيس الأركان السابق في عهد الرئيس السابق توري، والعقيد عبد الله سيسي، والمقدم يعقوب تراوري، وكذلك القائد كوناري. وقد أبلغ بعض الشرطة المحتجزين بأن أفراد شرطة ينتمون إلى نقابة منافسة قريبة من السلطات العسكرية الحاكمة وشوا بهم وأوقفوهم واحتجزوهم، وهم يرون في اعتقالهم تصفية للحسابات.

٥٣- ولكن البعثة استطاعت أن تعاين أن الضباط وضباط الصف المحتجزين في المعسكر رقم ١ كانوا محتجزين في ظروف مقبولة عموماً. غير أن سبعة من هؤلاء الضباط لا يستفيدون من خدمات محامٍ. ويوجد الجنود والشرطة في الوضع نفسه. وقد علمت البعثة أن ١٧ مدنياً مالياً وثلاثين أجنبياً، بعضهم من الكاميرون وبعضهم الآخر من تشاد وبوركينا فاسو احتُجزوا في كاتي في فترة الانقلاب المضاد في الظروف نفسها. وأُطلق سراحهم في ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

٥٤- وأُبلغت البعثة أيضاً بأن السيد مامادو ديوارا، وهو شاب في الثامنة والعشرين من عمره، وقائد ميليشيا "الموت خير من العار"[١٠]، اختُطف ثم أودع الحبس السري في جهاز أمن الدولة دون ضمانات قضائية خلال عدة أسابيع قبل أن يُنقل إلى سجن كاتي.

(١٠) "بويان با هاوي"، الموت خير من العار بلغة السونغاي.

٥٥- وهناك عند مراكز مراقبة الطرق التي تتحكم فيها القوات العسكرية في سيفاري[١١]، فيما يبدو، عمليات مراقبة وتفتيش تستهدف الأشخاص ذوي "البشرة الفاتحة اللون"[١٢]، ويبدو أن بعض المسافرين، المشبّهين بعناصر الجماعات المسلحة، أُلقي عليهم القبض وأُسيئت معاملتهم بل احتُجزوا دون سبب قانوني لا لشيء إلا لمظهرهم الجسدي. وقد أبلغت السلطات العسكرية البعثة بأن سيفاري مكان استراتيجي حساس وأن السلطات العسكرية ضاعفت من انتباهها فيما يخص بعض المسافرين منذ إلقاء القبض على جهادي فرنسي من أصل مالي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأفادت هذه السلطات بأن ذلك يتم في إطار القانون. وبسبب هذه المراقبة ذات الطابع الإثني، أفاد السكان الطوارق والعرب في الشمال البعثة في كثير من المناسبات بأنهم لم يعودوا يجرؤون على التنقل على هذا المحور وأصبح معظمهم مرغمين على المرور بالبلدان المجاورة للوصول إلى باماكو، مما يشكل مساساً بحريتهم في التنقل.

دال- المساس بالممتلكات

٥٦- في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، ارتكب متظاهرون من الشباب الغاضبين في كاتي وباماكو، على هامش مظاهرة أسر الجنود الماليين، عمليات انتقامية وأعمال عنف ضد بعض الطوارق والعرب. وعلمت البعثة أن الصيدلية وعيادة طبيب طرقي أصله من تومبوكتو تعرضتا للتخريب في كيتا. وتعرض مترل وزيرة الصناعة التقليدية والسياحة السابقة، زكية واليت هالاتين، وهي من أصل طرقي، للمصير نفسه. ولولا تدخل رجال الدرك لأُعدم بعض الطوارق دون محاكمة.

هاء- انتهاكات حرية التعبير والحق في المعلومات

٥٧- لاحظت البعثة في باماكو وموبتي أن حرية التعبير والحصول على المعلومات أصبحت تضيق تدريجياً. وقد أسَرَّ العديد من سكان هاتين المدينتين الذين أُجريت معهم مقابلة خوفهم من التكلم بحرية، ولا سيما لانتقاد الجيش أو الحكومة.

٥٨- وتعكس بعض الأحداث الخطيرة هشاشة حرية الصحافة، حتى وإن كانت الصحف المستقلة ما زالت مواظبة على انتقادها لمؤسسات الدولة، بما فيها الجيش. وفي هذا الصدد، قام رجال مسلحون ومقنعون، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، باختطاف السيد عبد الرحمن كيتا، مدير تحرير صحيفة *"l'Aurore"* التي تصدر مرتين في الأسبوع، واقتادوه على متن سيارة بعيداً عن وسط مدينة باماكو ثم أوسعوه ضرباً. ويُحكى أن مختطفيه قالوا له: "إن الرجال مثلك هم الذين يخلون بالنظام في البلد!". وقبل هذا الاعتداء، كان السيد كيتا قد تلقى تهديدات

(١١) منطقة تقع بين الشمال والجنوب.

(١٢) مصطلحات استخدمها الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلة.

بالموت. وبعد مضي عشرة أيام، ضرب رجال مقنعون السيد سوتي حيدرا، مدير صحيفة *"l'Indépendant"* ، بعد أن هددوه ببندقية وكسروا ذراعه.

٥٩- وتلقت البعثة أيضاً معلومات من العديد من المصادر عن أعمال اضطهاد وتهديدات بالموت ارتُكبت في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ضد أحد مغني الراب في باماكو يُدعى روبيرتو ماجيك سابور. وقد تلقى فيما يبدو تهديداً بالموت بعد إصداره أغنية ينتقد فيها السلطات العسكرية. وأتى إلى منزله، عدة مرات، رجال مسلحون غير معروفي الهوية.

واو- تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٦٠- تؤثر الأزمة التي تمر بها مالي تأثيراً كبيراً على الحالة الاقتصادية. فقد أدى تعليق المساعدة الدولية المباشرة لأغراض التنمية المقدمة إلى دولة مالي عقب انقلاب ٢٢ آذار/مارس إلى زيادة تقلص الموارد الشحيحة للبلد، الذي انخفضت ميزانيته بنسبة الثلث. وقد أدى انسحاب المانحين والمستثمرين الرئيسيين إلى إغلاق الأوراش العامة الكبرى، مما أدى إلى تفاقم البطالة. وتوجد السياحة في نقطة الصفر. وإضافة إلى ذلك، تمارس الأسر المشردة القادمة من شمال مالي ضغطاً كبيراً على الموارد المنهكة للأسر المعيشية والمؤسسات الاجتماعية في الجنوب. وقبل اندلاع الأزمة بوقت طويل، كان حوالي ٤٣ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر المطلق (بأقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم). وبعد اندلاع الأزمة، ارتفع هذا المعدل إلى ٥٠ في المائة.

سابعاً- هشاشة قطاع الأمن والتسامح الفعلي مع وجود بعض ميليشيات الدفاع عن النفس

٦١- لاحظت اللجنة بقلق شديد هشاشة المؤسسات الوطنية في الوقت الحالي. فقوات الأمن مستقطبة استقطاباً شديداً بين مناصري الانقلابيين (العسكريون من "القبعات الخضر" و"نقابة الشرطة سيميون كيتا") ومعارضيهم (العسكريون من "القبعات الحمر" و"نقابة الشرطة التيجاني كوليبالي"). ويولِّد هذا الوضع حالة عدم استقرار عميق لا تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان.

٦٢- ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء وجود ميليشيات للدفاع عن النفس في انتهاك للقانون المالي. فالميليشيات الموالية للحكومة مثل غاندا كوي (التي يقدر قوامها بـ ١ ٨٤٢ فرداً) تنعم بتواطؤ الحكومات المتتالية وقد نُشرت إلى جانب الجيش الوطني في المدن الاستراتيجية في الشمال إلى أن سقطت هذه الأخيرة تحت سيطرة الجماعات المتمردة. وانسحبت الميليشيات من موبتي - سيفاري في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، أُنشئت في الجنوب عدة ميليشيات أخرى مثل غاندا إيزو (التي يُقدر قوامها بـ ١ ٣٣٧ فرداً)

وقوات تحرير مناطق الشمال (التي يُقدر قوامها بـ ٨٤٧ فرداً) بهدف نشرها في الشمال لحماية السكان المستضعفين ومكافحة الجماعات المتمردة التي شقّت عصا الطاعة. وقد أسَرَّ مسؤول عسكري رفيع المستوى للبعثة أنه "مع وجود دولة خائرة القوى ونظراً للحالة الطارئة في البلد، ينظم السكان أنفسهم كيفما استطاعوا لإعادة السيطرة على الشمال". ورغم أن هذه الميليشيات ليست مجهزة تجهيزاً جيداً فإنها جد منظمة. وهي توزع على أعضائها بطاقاتها الخاصة التي تحمل العلم الوطني. وتلقت البعثة أيضاً معلومات عن نداءات بُثت على أمواج الإذاعة لتشجيع تعبئة الشباب للانضمام إلى الميليشيات. وقد أُبلغ عن وجود شباب تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً مجندين في صفوف غاندا إيزو وقوات تحرير المناطق الشمالية.

ثامناً- البعد الإثني للأزمة ومخاطر العمليات الإرهابية

٦٣- انتاب البعثة القلق بسبب البعد الإثني المتزايد للأزمة. فإذا كانت مالي تعيش منذ زمن طويل في انسجام ظاهر، فإن العديد من الشهادات سلطت الضوء على التشعبات الإثنية الشديدة للأزمة الحالية التي يبدو أن أصلها يعود إلى أوجه التفاوت في التنمية بين المناطق، واستمرار الإفلات من العقاب، وأوجه التمييز من النوع الإثني والعرقي، وكذلك النزاعات وأعمال العنف الماضية، بما في ذلك ثورات الطوارق الكامنة والمكبوتة وغير المعترف بها. وقد لوحظت أكثر التوترات الإثنية حدة بين طائفتي الطوارق والعرب من جهة والإثنيات الأخرى في مالي من جهة أخرى. وتلقت البعثة شهادات من جميع الجهات فيما يتعلق بالأعمال ذات الطبيعة التمييزية والمهينة، والأعمال التعسفية والعنف (اللذين يؤديان أحياناً إلى الموت) التي تحدوها اعتبارات إثنية. وكانت البعثة أيضاً شاهدة على إعلانات شبيهة بالتحريض على الكراهية العرقية من جانب الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلة. ولاحظت البعثة شعوراً عميقاً بالإحباط ورغبة في الانتقام من جانب العديد من المحاورين. ورغم أن المسألة الإثنية ما زالت من المواضيع المحظورة في مالي، فإنها تغذي استقطاباً مستتراً في المجتمع وانقسامات وأعمالاً انتقامية محتملة.

تاسعاً- وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال

٦٤- عقب أعمال العنف القصوى التي مارستها الجماعات المسلحة منذ أوائل عام ٢٠١٢ والتدمير المكثف للهياكل الأساسية الأولية، انسحبت الدولة وأعوانها بسرعة من الأقاليم الواقعة في الشمال. وغادرت المنطقة الأغلبية الساحقة من المنظمات الإنسانية والإنمائية؛ ولم يبق في عين المكان سوى أقلية تعمل عموماً مع موظفين محليين. واتضح في غالب الأحيان أن ثمة مشاكل وصعوبات للتحقق من إيصال هذه المساعدات الإنسانية وتوزيعها بفعالية في الشمال. وفيما عدا استثناءً واحداً أو استثناءين، لم يكن يوجد عند زيارة البعثة أي نظام مستقل موثوق لمراقبة توزيع المساعدات الإنسانية في الشمال.

٦٥- وفي معظم الأحيان، كان على الجهات الفاعلة الإنسانية الموجودة في عين المكان أن تتفاوض مع الجماعات المسلحة على استراتيجيات وطرائق توزيع المساعدة، دون أن تتحكم بالضرورة في العملية بأكملها. وأُبلغت البعثة بحالات توجد فيها المساعدة بأكملها تحت السيطرة الأحادية للجماعات المسلحة دون ضمان توزيعها على الجهات المستفيدة. ويبدو أن بعض رؤساء الجماعات المسلحة ووجهاء المنطقة يوزعون المساعدة الإنسانية التي يتلقونها على أسس إثنية أو دينية. وعلمت البعثة أيضاً أن المساعدة وُزعت أحياناً في المساجد وفي هذه الحالة لم تُسلَّم مباشرة إلى النساء.

عاشراً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٦- من جهة أخرى، كان من الصعب، في سياق الاستقطاب المتزايد في المجتمع المالي، التحقق من كل المعلومات الواردة. ولهذا الغرض، فنظراً للوقت المحدود المخصص لإنجاز هذه المهمة، ونظراً لخطورة الادعاءات المجمعة، ثمة حاجة طارئة إلى التعمق في الوقائع، وهي مهمة لا يمكن أن يباشرها غير الأمم المتحدة، بغية وضع الأسس اللازمة لعملية متسقة من أجل الحقيقة والعدالة والمصالحة.

٦٧- وتود البعثة أن توضح أن قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتدخل عسكري محتمل لمساعدة الجيش المالي على استعادة الشمال يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. فبعض الجماعات المسلحة تضم في صفوفها عناصر منبثقة من السكان المحليين واستفادت من دعم بعض الوجهاء المحليين. وينذر البعد الإثني، بما فيه خلط قسم من السكان والسلطات العسكرية بين المدنيين المنتمين إلى طائفتي التماشق والعرب والجماعات المسلحة، واضطراب الجيش المالي أمام الهزيمة التي مُني بها، بخطر الأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين في حالة حدوث تدخل عسكري. ومن المثير للقلق أيضاً وجود العديد من الميليشيات التي تحركها روح الانتقام، ويحركها في بعض الأحيان إحساس بالهوية. وتساهم هشاشة المؤسسات الموصوفة في هذا التقرير في جعل الحالة أكثر هشاشة مما هي عليه.

٦٨- وعلى المستوى الإنساني، تخشى الجهات الفاعلة المتخصصة في حالة تدخل عسكري تدفقاً كثيفاً للمشردين واللاجئين المقدر عددهم حالياً بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وسيولد هذا السيناريو ضغطاً هائلاً على النظام الإنساني الدولي، وكذلك على الدول الأخرى في المنطقة والوكالات الإنسانية لاستيعاب هذا الجمع الإضافي من المشردين واللاجئين. وتنطوي هذه الحالة أيضاً على خطر التسبب في نوع من عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٦٩- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التوترات الإثنية المتزايدة في مالي تغذي بيئة غير مؤاتية للانسجام الوطني. وفي حالة عدم اتخاذ أي إجراءات لتدارك هذا الوضع وإذا استُغلت هذه التوترات علاوة على ذلك لأغراض سياسية، فإن مالي قد تعرف عنفاً على نطاق لم يسبق له مثيل.

٧٠- ونظراً لما سبق، تقدم المفوضة السامية التوصيات التالية:

لحكومة مالي:

(أ) التأكد من ملاحقة العدالة لكل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة؛

(ب) التأكد من احترام حقوق جميع الماليين، بوسائل منها تنظيم محاكمات عادلة بسرعة أو إطلاق سراح من هم محتجزون بشكل غير قانوني؛

(ج) التأكد من تدريب كل قوات الأمن على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(د) إقامة عملية حوار جامع يهدف إلى إنشاء آلية للعدالة الانتقالية تشمل الانتهاكات المرتكبة في إطار أزمة عام ٢٠١٢ وتلك المرتكبة أثناء موجات العنف السابقة؛

(هـ) تنظيم حملات تحسيسية لفائدة حقوق الإنسان، ولا سيما ضد: '١' التعصب الإثني والديني، '٢' استغلال الأطفال والنساء والاعتداء عليهم والعنف ضدهم؛

(و) في إطار إصلاح قطاع الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل: '١' إجراء عملية للتصديق على قوات الدفاع والأمن، '٢' وضع برامج، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي، '٣' منع نشاط الميليشيات؛

(ز) تعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب في عملية الوساطة والمفاوضة، وفي عملية اتخاذ القرار، وكذلك في الاستجابة الإنسانية بشكل عام وفي العملية الانتخابية.

للمجتمع الدولي:

(أ) تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مالي في المجالات التالية: '١' منع انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها ومتابعتها، '٢' تعزيز القدرات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بوسائل منها دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والنظام القضائي ووسيط الجمهورية، '٣' النهج القائم على حقوق الإنسان في تخطيط الاستجابة الإنسانية

وتنفيذها، '٤' تشجيع التسامح واحترام التنوع المجتمعي، '٥' دعم البلدان المجاورة في مجال المراقبة والاستجابة للتهديدات الموجهة إلى السكان المدنيين اللاجئين؛

(ب) إقامة آلية لمتابعة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتحليلها والإبلاغ عنها، وإيفاد متخصصين في حماية النساء والأطفال كما ينص عليه قرارا مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥) و١٩٦٠(٢٠١٠)؛

(ج) التأكد من دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ تدخل عسكري محتمل في شمال مالي، وكذلك في حالة فرض عقوبات محتملة على الجهات الفاعلة، ولا سيما بالتأكد من الاحترام الكامل لحقوق السكان المدنيين. وتنفيذ سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وعلى الخصوص إجراء تقييم للمخاطر قبل أي دعم تقدمه الأمم المتحدة إلى القوات غير التابعة لها وإقامة آليات للمراقبة والعمل في حالة ادعاءات بوجود انتهاكات جسيمة من جانب القوات المسلحة الأطراف في التدخل العسكري؛ وتعزيز قدرات قوات الأمن الوطني لزيادة حماية المدنيين. وإنشاء بعثة للأمم المتحدة ذات عنصر قوي معني بحقوق الإنسان لدعم جهود السلطات المالية؛

(د) القيام على وجه السرعة بإنشاء لجنة دولية للتحقيق أو لجنة لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.